

Distr.: General
13 August 2019
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الرابعة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة
وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسائل متطابقة مؤرخة ٨ آب/أغسطس ٢٠١٩ موجهة إلى الأمين العام ورئيسة الجمعية العامة ورئيسة مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

في رسالتنا الثانية في ظرف أقل من أسبوع، نجد أنفسنا مضطرين إلى أن نكتب إليكم لتسجيل إدانتنا القاطعة لاستمرار إسرائيل في بناء وتوسيع المستوطنات غير القانونية في دولة فلسطين المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. إن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بمواصلة استعمارها للأراضي الفلسطينية التي تمت مصادرتها وسرقتها، تبعث رسالة واضحة مفادها أنها مصممة على الاستمرار بعجرفة وعدوانية في تحدي إرادة المجتمع الدولي، وانتهاك القانون الدولي، بما فيه القانون الجنائي الدولي المنصوص عليه في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وتحدي قرارات الأمم المتحدة، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن. ويؤسفنا أن نكرر من جديد أن استمرار التقاعس الدولي قد شجع إسرائيل بشكل واضح على الإمعان في تحديها وتعنتها.

وفي هذا الصدد، أعلنت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، خلال اليومين الماضيين، موافقتها على إقامة أكثر من ٢ ٣٠٠ وحدة استيطانية في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، في إطار مواصلة حملتها الاستعمارية المدمرة الضارية التي لا تنتهي أبدا. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الإعلان الاستفزازي الأخير يأتي في أعقاب إعلان السلطة القائمة بالاحتلال الأسبوع الماضي عن خطط لبناء ٦ ٠٠٠ وحدة استيطانية إضافية في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة. وبفعل هذه المخططات الأخيرة من مخططات الضم الإسرائيلية غير القانونية، فإن عدد المستوطنين غير القانونيين آخذ في الازدياد، شأنه في ذلك شأن عدد الهجمات العنيفة والإجرامية التي يرتكبها المستوطنون ضد المدنيين الفلسطينيين، وهي هجمات ما زالت تحدث تحت أنظار قوات الاحتلال الإسرائيلية.



وتشكل هذه الإعلانات والتقدم الفعلي الذي أحرزته خطط السلطة القائمة بالاحتلال تلك انتهاكا خطيرا للقانون الدولي، وانتهاكا مباشرا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، كما تعكس ازدياداً متعمداً للمجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، نود أن نشير إلى البيان الذي أدلى به بشأن هذا الإعلان الأخير يوم أمس، الأربعاء ٧ آب/أغسطس ٢٠١٩، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، نيكولاوي ملادينوف، الذي قال: ”إن توسيع المستوطنات ليس له أي أثر قانوني ويشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي. وبالمضي قدما في الضم الفعلي للضفة الغربية، فإنه يقوض فرص إقامة دولة فلسطينية على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، في إطار حل تفاوضي قائم على وجود دولتين. ويجب وقفه بشكل فوري وكامل“. وليس لدى إسرائيل، حسب ما يتضح من الإجراءات التي تتخذها والسياسات التي تتبعها على نحو مستمر، أي تحفظات بشأن الاستخفاف الصارخ بالرأي العالمي أو القانون الدولي نظرا لأنها تواصل توسيع وبناء المستوطنات غير القانونية في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

إن مسؤوليات المجتمع الدولي واضحة، ومن الملح أكثر من أي وقت مضى المحافظة على القانون ومساءلة إسرائيل على انتهاكاتها. وندعو مجلس الأمن، على وجه الخصوص، إلى تحمل مسؤولياته والتحرك فوراً لتأكيد قراراته، بما فيها القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، بغية وقف جرائم السلطة القائمة بالاحتلال، بما يشمل وقف أنشطتها الاستعمارية ومحاولاتها ضمّ الأرض الفلسطينية، وإنقاذ إمكانية التوصل إلى حل عادل وسلمي لهذا النزاع.

وتأتي هذه الرسالة عطفاً على الرسائل السابقة البالغ عددها ٦٧١ رسالة، التي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وتشكل تلك الرسائل، المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ٢ آب/أغسطس ٢٠١٩ (A/ES-10/823-S/2019/626)، سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بحق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويجب أن تُحاسب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب بحق الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم مرتكبيها إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

السفير

المراقب الدائم

لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة